

الأحكام العامة لفسخ العقود القضائية على ضوء الفقه والقانون والقضاء

الأحكام العامة لنظام الفسخ القضائي
الجزء الأول

تأليف
الدكتور عبد الله منيوي

الطبعة الأولى
2026



فهرس الموضوعات

1	مقدمة:
5	المبحث الأول: التأسيس التاريخي لنظام الفسخ القضائي ومفهومه.....
6	المطلب الأول: التأسيس التاريخي لنظام الفسخ القضائي.....
6	الفقرة الأولى: نشأة نظام الفسخ القضائي وتطوره.....
7	أولاً: نشأة نظام الفسخ القضائي في القانونين الروماني والكنسي وفي الفقه الإسلامي.....
19	ثانياً: تطور نظام الفسخ القضائي في القانونين الفرنسي والمغربي.....
28	الفقرة الثانية: أساس نظام الفسخ القضائي.....
28	أولاً: نظريتنا الشرط الفاسخ الضمني والسبب.....
33	ثانياً: نظرية استحالة التنفيذ والتقابل بين الالتزامات.....
40	المطلب الثاني: مفهوم الفسخ القضائي.....
40	الفقرة الأولى: تعريف الفسخ القضائي وطبيعته.....
41	أولاً: تعريف الفسخ القضائي.....
45	ثانياً: الطبيعة القانونية للفسخ القضائي.....
52	الفقرة الثانية: تمييز نظام الفسخ القضائي عن بعض الأنظمة المشابهة.....
52	أولاً: تمييز نظام الفسخ القضائي عن نظامي الفسخ الاتفاقي والفسخ القانوني.....
57	ثانياً: تمييز نظام الفسخ القضائي عن الدفع بعدم التنفيذ وعن خيار الفسخ.....
61	خلاصة:

المبحث الثاني: شروط ممارسة الفسخ القضائي.....	63
المطلب الأول: الشروط المرتبطة بالعقد موضوع الفسخ.....	63
الفقرة الأولى: أن يكون العقد صحيحا وناجزا.....	64
أولا: أن يكون العقد صحيحا.....	64
ثانيا: أن يكون تنفيذ العقد ناجزا.....	67
الفقرة الثانية: أن يكون العقد ملزما للجانبين.....	69
أولا: أن يكون العقد محل الفسخ ملزما للجانبين.....	70
ثانيا: مدى إمكانية تطبيق الفسخ القضائي على العقد الملزم لجانب واحد.....	73
المطلب الثاني: الشروط المرتبطة بطرفي العقد.....	77
الفقرة الأولى: الشروط المرتبطة بالمدين.....	77
أولا: عدم الوفاء بالالتزامات.....	78
ثانيا: أن يكون سبب الإخلال بالتنفيذ راجعا للمدين.....	84
الفقرة الثانية: الشروط المرتبطة بالدائن.....	89
أولا: وفاء الدائن بالتزاماته وقدرته على إرجاع الأمور لأصلها.....	89
ثانيا: قيام الدائن بإنذار المدين وإعلام الدائنين ورفع الدعوى.....	96
خلاصة المبحث الثاني:.....	107
الخاتمة.....	110



صاحب الكتاب

عبد الله منبوي دكتور في الشريعة والقانون
وأستاذ زائر بكلية الشريعة وكلية الحقوق فاس

- رئيس مركز أفاق الدولي للبحث والابتكار
- مدير مجلة أفاق الدولية للدراسات العلمية والأبحاث المبتكرة
- أستاذ خبير معتمد لدى ميكروسوفت - مستشار أسري ومدرّب تنمية ذاتية
- رئيس الرابطة الحسنية للمفكرين والأدباء فرع فاس - فاعل مدني وجمعي

تُعَدُّ العقود الملزمة للجانبين الركيزة الأساسية للمعاملات المدنية والتجارية، حيث تقوم على فكرة الارتباط التبادلي بين التزامات الأطراف. وإذا كان الأصل أن يتم تنفيذ العقد بحسن نية للوصول إلى الغاية المرجوة منه، فإن الواقع العملي كثيراً ما يشهد إخلال أحد الطرفين بالتزاماته؛ مما يستوجب تدخلاً تشريعياً وقضائياً يعيد التوازن للعلاقة التعاقدية أو يرفع الحرج عن الطرف الملتزم. من هذا المنطلق، يبرز "نظام الفسخ القضائي" باعتباره أحد أهم الجزاءات المدنية وأدقها تطبيقاً لحماية الدائن وتخليصه من رابطة عقدية أصبحت غير مجدية.

يقدم هذا المؤلف دراسة قانونية وتأسيسية معمقة تسبر أغوار نظام الفسخ القضائي، متجاوزة مجرد السرد النظري إلى التحليل الدقيق لأسسه وتطبيقاته. يستهل الكتاب رحلته البحثية بالتأصيل التاريخي لهذا النظام، متتبعاً نشأته وتطوره عبر المراحل القانونية المختلفة للوقوف على أسامه الفلسفي والقانوني. كما يُعنى بضبط المفهوم الحقيقي للفسخ القضائي، محدداً تعريفه وطبيعته القانونية، مع وضع حدود فاصلة تميزه بدقة عن غيره من الأنظمة القانونية المشابهة كالإفلاس والانفاسخ والإقالة.

ولما كانت ممارسة دعوى الفسخ القضائي ليست مطلقة بل محكومة بضوابط دقيقة لحماية لاستقرار المعاملات، فقد أفرد المؤلف حيزاً واسعاً ومفصلاً لتحليل شروط ممارستها؛ حيث قسمها منهجياً إلى شروط موضوعية ترتبط بطبيعة العقد ذاته (بأن يكون صحيحاً وناجراً وملزماً للجانبين)، وشروط شخصية وإجرائية تتعلق بطرفي العلاقة التعاقدية من دائن ومدين، كضرورة إعدار المدين وثبوت إخلاله بالتزام، واستعداد الدائن لتنفيذ التزامه وقدّرت على إعادة الحال إلى ما كانت عليه.

يُعدُّ هذا الكتاب مرجعاً قيماً ومكتبةً لا غنى عنها للباحثين الأكاديميين، والقضاة، والمحامين، والممارسين القانونيين الراغبين في الإلمام الشامل بأحكام الفسخ القضائي وضوابطه في فقه القانون المدني.

